



مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اسم الكاتب: أ. فراس مروان كسار، د. خالد محمد أومرى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1719>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 12:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لاغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



**أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:
دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين
المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية***

***أ. فراس مروان كسار**

****د. خالد محمد أومري**

البحث جزء من أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.2545391>

*تاریخ التسليم: 18/7/2018م، تاریخ القبول: 1/12/2018م.

**طالب دكتوراه جامعة حلب / سوريا.

***أستاذ مساعد / جامعة حلب / سوريا.

resolution No. (31) of 2008. The dependent variable was measured by profit management practices based on the McNichols model 2002, in addition to using three control variables ‘company size’, ‘debt ratio’, and company’s profitability, to control the relationship between the variables and to reduce random error.

The researcher relied on the logistic regression model to test the impact between the independent variable and the dependent one and find the regression function.

The researcher concluded several results, the most important is that there is no significant impact between compliance with the rules of corporate governance and profit management practices in the Syrian environment. The researcher wrote several recommendations; the most important is to conduct studies that aim at amending the resolution no. (31 / M) by adding paragraphs that emphasize the importance of carrying out control procedures that aim at disclosing profit management practices.

Keywords: Corporate Governance Rules, Profit Management Practices.

المقدمة:

تعد الأرباح محور عمل أي شركة، وهدفها الأساسي التي طالما تسعى لتحقيقه، إذ إن تحقيق الأرباح يعد العامل الرئيس للحكم على استمرارية أنشطة الشركة وديومتها. وقد بينت الدراسات أن الربح يؤثر وبتأثير ينبع بالعديد من العوامل والمتغيرات، إضافة إلى وجود مفاهيم عده وتعريفات له تختلف باختلاف الناظر إليه والهدف منه، وتعد فكرة إدارة الأرباح أحد الأفكار التي تدور في هذا المجال وأحد التطورات الفكرية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة للشركات وتحقيق التوافق مع التغييرات المتتسارعة في البيئة الخارجية والداخلية.(الرياني.2015،ص12) خاصةً أن بيئه الأعمال في السنوات الأخيرة شهدت تحويلات جذرية تميزت بظهور العديد من العمادات المالية والتجارية المعقدة التي يتربط عليها اتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تحكم من خلالها في المعلومات الحاسبية والتي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية. (أحمد سامح. 2008. ص115) عبر استخدام أساليب عدة لإظهار نتائج الشركة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يتوافق مع أهداف الإدارة. (C.Mulford. 2005. P288) ويطلق عادةً على هذه الأساليب مسميات عده مثل الحاسبة الاحتيالية Earning Management، إدارة الأرباح Aggressive Accounting وهي تنتهي جميعها على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي. (Amart.O. 2005) الأمر الذي يؤدي إلى تضليل في المعلومات التي تنشرها الشركات سنويًا . وقد انها لصدقها

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في المدى من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال عينة من الشركات المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، والخاضعة لهيئة الأوراق والأسواق المالية خلال فترة امتدت من 2010 - 2015.

اعتمد الباحث في قياس التغير المستقل على قواعد حوكمة الشركات في إجراء خليل محتوى تقارير الحكومة الصادرة عن الهيئة بشكل سنوي وفقاً للقرار رقم (31) لعام 2008، وتم قياس التغير التابع لممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاحتياطية بالاعتماد على نموذج McNichols 2002، بالإضافة إلى الاعتماد على ثلاثة متغيرات معتبرة لضبط العلاقة بين المتغيرين والتحفيز من الخطأ العشوائي تتمثل في (حجم الشركة، نسبة المديونية، تحقيق الشركة للأرباح) واعتمد الباحث على نموذج الانحدار اللوجستي لاختبار الأثر بين المتغير المستقل التابع وإيجاد دالة الانحدار، وقد توصل الباحث إلى نتائج عده، أهمها عدم وجود أثر معنوي بين الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وممارسات إدارة الأرباح في البيئة السورية، وقام بصياغة توصيات عده، من أهمها إجراء دراسات بهدف تعديل القرار رقم (31) عبر إضافة فقرات تؤكد على القائمين بأعمال الحكومة أهمية القيام بإجراءات رقابية تهدف إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: قواعد حوكمة الشركات، ممارسات إدارة الأرباح.

**The Impact of Compliance with Corporate Governance Rules in Reducing Profit Management Practices
-An Empirical Study on Private Banks and Insurance Companies Listed in Damascus Stock Exchange Market –**

Abstract:

This study aims to identify the impact of complying with corporate governance rules in reducing profit management practices through a sample of companies listed in the Damascus Securities Exchange Market and subject to the Commission on Financial Markets and Securities during the period 2010 - 2015. The independent variable measured by the researcher adopted the rules of corporate governance to conduct a content analysis of the corporate governance reports issued annually by the Commission in accordance to

- هل يوجد فروق بين متوسطي المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسات إدارة الأرباح؟
- هل يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح؟
- هل يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في المدى من ممارسات إدارة الأرباح؟
- هل يوجد أثر للكفاءة الإدارية في المدى من ممارسات إدارة الأرباح؟

أهمية الدراسة

تبعد أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه، فممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى تزييف الحقائق ونشر معلومات مضللة لها انعكاسات سلبية على جميع المستفيدين من هذه البيانات، ولها مخاطر اقتصادية محتملة تمثل في انهيار وإفلاس العديد من الشركات، وفي المقابل فإن حوكمة الشركات تعد بمنزلة الحصن الخصين التي تحمي مصالح مختلف المستفيدين (سواءً من داخل الشركة كالمساهمين أو من خارجها كالمستثمرين والمقرضين)، وتسعى لتكون المعلومات المالية على أعلى مستوى من الصدقية والموثوقية بعيدة عن أعمال الغش والاحتيال. لذا ارتأى الباحث إجراء مثل هذه الدراسة لل نقاط التالية:

1. استعراض الخاطر الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح وطرق قياس هذه الممارسات وأهمية حوكمة الشركات.
2. الكشف عن الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في المدى من ممارسات إدارة الأرباح.
3. إفاده القائمين والشرفيين على سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية من خلال النتائج التي سوف يتم التوصل إليها من هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق هدف رئيس وأهداف فرعية. تمثل الهدف الرئيس في معرفة أثر التزام المصادر الخاصة وشركات التأمين العاملة في سوريا بقواعد حوكمة في المدى من ممارسات إدارة الأرباح. أما الأهداف الفرعية فتمثلت في معرفة:

1. مدى التزام المصادر الخاصة، وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).
2. مدى ممارسة المصادر الخاصة، وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.

ما يؤثر في قرارات المستثمرين. إذ إن انهيار العديد من الشركات راجع إلى عدم الامتثال بمبادئ الحاسبة وغياب الإفصاح والشفافية . وعدم إظهار المعلومات التي تعكس الواقع المالي الحقيقي لهذه الشركات. وفي سبيل المدى من هذه الأعمال الاحتيالية ظهر مفهوم حوكمة الشركات وزاد الاهتمام بهذا المفهوم إلى أن أصبح واحداً من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات. لذلك فقد قامت كثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا المفهوم والبحث على تعميم تطبيقه في مختلف الشركات. ففي عام 2002 تم إصدار قانون (Sarbanes Oxley) الذي ركز على دور الحكومة في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي واجه عدداً من الشركات من خلال تعزيز دور الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس الإدارة. (العايدي، 2016، ص ١) وفي سوريا تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات فتم إصدار القرار رقم (31/م) بعنوان (نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات) في عام 2008 ليعكس رغبة واهتمام الحكومة في دفع الشركات لتوفير معلومات محاسبية تتمتع بقدر كبير من الجودة. (القرار رقم 31/م، 2008)

مشكلة الدراسة

أصبحت قضية الحصول على المعلومات صادقة وموثوقة من القضايا الملحة والمهمة لرجال الأعمال والمستثمرين. فهم بحاجة مثل هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الصحيحة. وتشكل البيانات المالية التي توضح عنها الشركات المصدر الرئيس للمعلومات، والتي يجب أن تتسم بالصدقية والموثوقية ما أمكن. ولتحقيق ذلك قامت سوريا بإصدار عدد من القرارات المهمة منها القرار رقم (31/م) لعام 2008 الناظم لقواعد حوكمة الشركات والممارسات السليمة لإدارة الشركات وألزمت الشركات المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق هذه القواعد. على اعتبار أن تطبيقها سيعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة . ويحد من ممارسات إدارة الأرباح. وعليه فإنه يمكن تقسيم مشكلة الدراسة إلى مشكلة رئيسية تمثلت في التساؤل (هل يوجد أثر للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في المدى من ممارسات إدارة الأرباح؟) ومشاكل ثانوية: ممثلة في التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تلتزم المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م)؟
- هل مارست المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح؟
- هل يوجد فروق بين متوسطي المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م)؟

- حدود موضوعية: تمثلت في دراسة أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار لثلاثة متغيرات معترضة (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، كفاءة الإدارة).
- حدود مكانية: اقتصرت على البيئة السورية خديداً المصادر الخاصة التجارية وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.
- حدود زمانية: تمثلت في الفترة المتدة من عام 2010 وحتى 2015، وسبب ذلك أن القرار رقم (31/م) والناظم لقواعد حوكمة الشركات في سورية صدر في منتصف عام 2008، وعليه استثنى الباحث عام 2009؛ لأن العام الأول لبدء تطبيق قواعد الحكومة، وكانت آخر سنة غطتها الدراسة هي 2015 لأن النموذج الذي اعتمد عليه الباحث في قياس ممارسات إدارة الأرباح يتطلب التدفقات النقدية للسنة التالية. وبالتالي فإذا ما قرر الباحث إضافة عام 2016 فإنه بحاجة لبيانات التدفقات النقدية للعام 2017 وهذه البيانات لم تكن منشورة حتى تاريخ إعداد الدراسة.
3. مدى وجود فروق بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسة إدارة الأرباح من عدمها.
4. مدى وجود فروق بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسة إدارة الأرباح من عدمها.
5. أثر حجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
6. أثر درجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
7. أثر كفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- بالإضافة إلى الأهداف سابقة الذكر فقد هدفت الدراسة أيضاً إلى الوصول إلى نتائج عدة تغنى البحث وتشري المكتبة العلمية، وكذلك وضع توصيات عدة قد تسهم في حل المشكلة التي تعالجها الدراسة.

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وسعياً لتحقيق أهدافها قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

1. تلتزم المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).
2. لا تمارس المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.
3. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) عند مستوى معنوية 5%.
4. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى معنوية 5%.
5. لا يوجد أثر لالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
6. لا يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
7. لا يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
8. لا يوجد أثر لكفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإيداعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن

2017). (Yulia and other . 7

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحكومة الجيدة وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي على إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 45 شركة مدرجة ضمن سوق اندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من (2010- 2014)، وأظهرت الدراسة أنه فقط المتغير درجة الرفع المالي كان له أثر معنوي في تحفيض ممارسات الشركات لإدارة الأرباح، أما الحكومة الجيدة وحجم الشركات لم يكن لها أي أثر معنوي على إدارة الأرباح.

2009). (Shah . 8

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الحكومة وإدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من 53 شركة باكستانية، اعتمد الباحث في قياس جودة الحكومة من خلال ثلاثة أبعاد مجتمعة هي: هيكل مجلس الإدارة، هيكل الملكية، واستقلالية لجنة التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين جودة الحكومة وإدارة الأرباح وأن هذه العلاقة ضعيفة، مما دل على ضعف فاعلية آليات الحكومة في الشركات المدروسة في ضبط ومراقبة إدارة الأرباح.

2008). (Agarwal . 9

هدفت الدراسة إلى اختبار قوّة العلاقة بين حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية، وذلك على أساس مجموعة من العوامل التي رأى الباحث أنه يمكن استخدامها في إطار الحكومة الجيدة للشركات بجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتم توزيع استبيانه مكونة من 17 سؤالاً على عينة من 48 محاسباً مهنياً في الهند، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المراجعة، نظام الرقابة الداخلية والمحاسبة الإبداعية، إذ يظهر تأثير كلاً منها بطريقة إيجابية للحد من هذه الممارسات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين هيكل الديون والمحاسبة الإبداعية، فالشركات التي لديها عجز مالي ستلجأ إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية بشكل كبير، كما أن عامل زيادة المنافسة يؤدي إلى تقليص مشاكل الوكالة بين مجلس الإدارة والمساهمين وبالتالي المد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2006). (Jaiswall 10- 10

هدفت هذه الدراسة إلى بيان آثار تغيير طرق تقييم المخزون في إطار المحاسبة الإبداعية على ربحية الشركة، بحيث أكدت أن الاختيار في طرق تسعير المخزون لا يغير من واقع الأحداث الاقتصادية للشركة ولكن يؤثر على الضرائب من جهة وعلى قيمة الأرباح المحتجزة من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز دور حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحسين أداء كل من جان المراجعة والمحللين الماليين، بحيث يمكن لكل منها المتابعة المستمرة للمخزون ومعدل ربحية السهم تفادياً لتقديم انطباع مظلل في تسعير مخزون الشركة عن طريق المحاسبة الإبداعية.

2005). (Osma11 11

تطبيقات مبادئ حوكمة الشركات قد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، لأن الجوانب المختلفة لهذه المبادئ تركز على التأثير في طبيعة العمل وذلك من خلال مجموعة من القضايا الأساسية التي قد من قدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من ممارسة أي نوع من الإجراءات المحاسبية المتحيزة.

4. دراسة (فداوي. 2014).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ركيائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، والإفصاح والرقابة في المد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية خلال فترة متدة من 2007 إلى 2009 م، وخلصت الدراسة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة احصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في المد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وعدم وجود مؤشرات ذات دلالة احصائية على دور ركيزة الرقابة في المد من هذه الممارسات.

5. دراسة (أبو عجيلة وحمدان. 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، لإدارة الأرباح، ثم قياس مستوى الحكومة داخل تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى، ومدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان قد قامت بمارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحكومة هي علاقة عكسية، إذ كلما ارتفعت درجات الحكومة في الشركة أrose ذلك في المد من إدارة الأرباح.

2017). (Zahrohand Hamidah . 6

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في زيادة أداء الشركات، بالتطبيق على الشركات المطبقة لدليل حوكمة الشركات والمدرجة ضمن سوق اندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى 2014، وقد بلغ عدد المشاهدات 133 مشاهدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على إجراء خليل محتوى لدليل الحكومة في قياس التغيير المستقل، أما التغيير التابع لأداء الشركات فتم قياسه عن طريق المكافآت العائدة عن الأصول، وقد أضاف الباحثان متغيرين معتبرين لضبط العلاقة بين التغيير التابع والمستقل تمثلاً في حجم الشركات ودرجة الرفع المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال مجلس الإدارة كان له أثر سلبي في التأثير على ربحية الشركات، بينما عدد مرات اجتماع جان التدقيق وجودة التدقيق كان لها أثر إيجابي، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكل من حجم الشركات ودرجة الرفع المالي على الربحية.

ب. تغليب الجوهر على الشكل: يعني اختيار السياسات الحاسبية التي تتفق مع الجوهر وليس فقط مع الشكل القانوني أو التنظيمي.

ت. الأهمية النسبية: يعني مراعاة الأهمية النسبية للبنود الحاسبية المختلفة عند اختيار السياسة الحاسبية لمعالجتها.(الفصل. 2015, ص199).وما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات ترك للإدارة مساحة واسعة للتأثير في معاالم السياسة الحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات الحاسبية ونوعيتها فالسياسات الحاسبية المختلفة يمكن أن تعطي مجموعة متباعدة من المعلومات الحاسبية، وعليه فإن المرونة وعدم الاتساق في الأعراف الحاسبية الموجودة في الواقع العملي، والحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار من بين السياسات في إطار من الإفصاح الذكي عن المعلومات من خلال الممارسات البديلة لهذه السياسات. أدى ذلك كله إلى ظهور ما يعرف بإدارة الأرباح، والتي تعني التدخل المقصد من قبل الإدارة في عملية اختيار البديل والسياسات الحاسبية للتأثير على الأداء الاقتصادي والمالي للشركة. لتحقيق مكاسب محددة.(Sun, 2008).

هذا الفهم لمفهوم إدارة الأرباح قد معمظ نماذج الكشف عن ممارساته قائمة ومعتمدة على التغيير في السياسات الحاسبية أو التقديرات، أو حتى تغيير توقيت تطبيق المبادئ الحاسبية الإلزامية منها والاختيارية. ولكن بتصدور البيان رقم (20) عن مجلس المبادئ الحاسبية، الذي يلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن التغيرات الحاصلة في الطرق والمبادئ والإجراءات الحاسبية ضمن الإيضاحات المرفقة بنتائجها المالية، بدأت عندها ممارسات إدارة الأرباح بالتفوض. فظهرت ممارسات جديدة ذات طبيعة تشغيلية، فأصبح المديرون يمارسون عمليات إدارة الأرباح بالاعتماد على العمليات التشغيلية عبر مسالك عدة مثل منح الزبائن والعملاء خصومات ومزايا خففهم على التعامل مع الشركة دون غيرها، أو بهدف خفيضهم على القيام بعمليات الشراء قبل المواعيد العادة عليها، بهدف ضغط عمليات البيع مما يتربّ عليه نقص في رصيد الخزون مقابل زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية بزيادة رصيد النقدية أو المدينون، أو عن طريق الإنتاج بمستويات أكبر مما تتطلبه مبيعات الفترة الحالية، ويساعد ذلك على خفض كلفة وحدة المنتج وتقليل نسبه المصاريغ غير المباشرة إلى إجمالي المصاريغ التشغيلية والتأثير على رأس المال العامل بزيادة رصيد الخزون وهامش الأرباح.(Miller, 2009).

وعليه فإنه يمكن القول إن إدارة الأرباح تعني الممارسات المقصودة من قبل الإدارة لإحداث تغييرات في أداء الشركة سواءً نحو الأفضل أو الأسوأ حسب ما نقتضيه طبيعة المرحلة الراهنة، وذلك إما من خلال التغيير في السياسات الحاسبية أو عن طريق العمليات التشغيلية، وهذه الممارسات وإن كان لها انعكاس إيجابي على المدى القصير، فإن لها آثاراً سلبية مدمرة قد تؤدي بالشركة إلى الإفلاس على المدى البعيد.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير ارتفاع مستوى آليات الحكومة في المد من ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الإسبانية حيث أجريت على عينة مكونة من 78 شركة غير مالية باستخدام بيانات للفترة 1999 - 2001، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة لا يؤثر في ممارسات إدارة الأرباح، وأن وجود الأعضاء المستقلين ضمن لجنة التدقيق لا يحد من هذه الممارسات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بطريقة قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، فاعتمد الباحث لقياس المتغير المستقل لقواعد حوكمة الشركات على إجراء خليل محتوى لتقارير الحكومة السنوية الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي تتوافق مع متطلبات القرار (31)م للتوصل إلى نسب تعبّر عن مدى الالتزام الفعلى للشركات بها. كما اعتمد الباحث في قياس ممارسات إدارة الأرباح على أحد النماذج المستخدمة في قياس المستحقات وهو نموذج (McNichols, 2002). يتميز هذا النموذج بالدقة كونه يجمع بين نموذج (Jones, 1991)، ونموذج (Dechow and Dichev, 2002). كما يتميز بملائمه لطبيعة عمل الشركات المالية موضوع الدراسة، كونه يعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى معامل أخرى سيتم توضيحها لاحقاً في الدراسة، كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها باختلاف بيئتها الدراسية حيث شملت الدراسة الحالية شركات مالية (مصارف- تأمين) تعمل في السوق المالي السوري.

الإطار النظري للدراسة

1 ممارسات إدارة الأرباح

1-1 مفهوم إدارة الأرباح

يعتقد كثير من الباحثين أن السياسة الحاسبية تعد المhor الأساس الذي تدور في فلكه ممارسات إدارة الأرباح، وكان من غير المعقول وضع تعريف لإدارة الأرباح بعزل عن السياسات الحاسبية التي تمثل أدوات التطبيق العملي لإنتاج وتوصيل المعلومات المالية، وبقصد بأدوات التطبيق العملي القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب في مجال محدد.

وعليه فإن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة الحاسبية بأن تكون أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط الشركة، ولتطبيقها ينبغي على إدارة الشركة الاسترشاد بالاعتبارات الثلاثة الآتية:

أ. الميطة والخذر: مثل هذا الاعتبار الإتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق الحاسبية البديلة.

ضرائب جديدة، لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من الدوافع الاقتصادية التي تؤثر في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات الحاسبة المؤدية إلى خفض الأرباح. (Watts and Zimmerman, 1978).

1-3 مخاطر ممارسات إدارة الأرباح

على الرغم من توجهات الإدارة من ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أن الأساليب المتبعة في ذلك (الاستحقاقات الاحتمالية، التقديرات الحاسبة، التغيير في السياسات الحاسبة البديلة)، لأغراض التأثير على أرقام التقارير المالية سواءً بالزيادة أو النقصان. بالإضافة إلى توفر عنصر التعمد في بعض الأحيان، يجعل من تلك الممارسات أمراً غير أخلاقي ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك التقارير خاصةً في الأجل الطويل (Beneis, 2002).

ويمكن تلخيص أهم المخاطر المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح في الآتي: (Clikmanpaul, M., 2003).

1. الاضرار بالكافعة الاقتصادية للشركة مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها. فتأجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخير اجرائها مثل (نفقات بحوث التطوير، نفقات الصيانة) يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة الشركة في السوق تدريجياً. كما أن تعجيل الإيرادات مثل (ضغط المبيعات) قد يفقد الشركة حقيق شروط تصرف منتجاتها بصورة أفضل.
2. إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية، فلجوء الإدارة لممارسات إدارة الأرباح بفرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الانتقادات. كلها عوامل تؤدي إلى إبقاء الأخطاء التي قد تقع الإدارة فيها دون حل وارجائها فقط للمستقبل، مما يؤدي إلى تركمها وجعلها صعبة الحل.
3. التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة، ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح. ومنها شركة W.R. Gramco، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلبت منها إعادة احتساب أرباحها. والإعلان عنها بشكل واضح للفترة بين عامي (1990-1992). وذلك جراء قيام الشركة بتحفيض أرباحها المعلنة في تلك الفترة وتسجيل احتياطيات بقيمة 55 مليون دولار، ثم قامت بعد ذلك بإعادة هذه الاحتياطيات إلى أرباح بين عامي (1995-1993).
4. تلاشي المعايير الأخلاقية، فالوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف ويعتمد على ما إذا كانت ممارساته مبررة أخلاقياً من عدمه، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك خسيناً جوهرياً لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة (أبو عجيلة، 2009).

2-1 دوافع إدارة الأرباح

تقوم إدارة الأرباح على ثلاثة دوافع أساسية هي (الفصل، 2015):

1. دوافع تتعلق بخطط المكافآت والإدارية. وهذه الدوافع تنشأ أساساً لتقليل حدة التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الناجح عن سعي كل منهما إلى تعظيم دالة منفعته الشخصية. وبذلك فإن هذه المكافآت والمكافآت مجتمع بين مصلحة الإدارة ومصلحة المالكين. لتحقيق هدف مشترك هو خسرين قيمة الشركة في السوق المالي عن طريق خسرين أسعار أسهمها. ونظراً لأن صافي الربح عادةً هو الرقم الذي تبني عليه هذه الخطط، فإن الإدارة تسعى دائماً إلى خسرينه ليعكس الصورة الجيدة للأداء الشركة. وبالتالي استحقاق الإدارة للمكافآت والمكافآت الحاسبة المؤدية إلى زيادة الأرباح.
2. دوافع تتعلق بعقود الدينونية، يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقتضاهما وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، والتي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، كالحد من إصدار ديون جديدة، أو تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح، أو تحديد حد أقصى للسيولة والمدينونية. لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات الحاسبة التي تساعدها على التخفيف من حدة هذه الشروط المقيدة لها. وفي الوقت نفسه جنبها الوقوع في المسائلة الناجحة عن جاوزات محتملة لشروط العقد. وقد أشار (Watts and Zimmerman, 1978) إلى هذا السلوك الإداري بدوافع شروط منح الائتمان التي تفيد أن مديرى الشركات التي تتصف نسبة المدينونية فيها بالارتفاع، يميلون إلى اختيار الطرق والسياسات الحاسبة التي تنقل الأرباح من الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية، خلق انطباع جيد لدى المقرضين عن قدرة الشركة على الوفاء، وتجنب ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض.
3. الدوافع المتعلقة بالتكاليف السياسية. ويقصد بها التكاليف التي تتحملها الشركة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة صدور قرارات سياسية أو ما يقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تنسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة الشركة. ويمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقرير المالي، وتأثير غير مباشر ينبع عن استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساساً لإجراءات تنظيمية معينة تحمل الشركة تكاليف إضافية، مثل تلك التي تنشأ عن مطالبات نقابات العمال، وزيادة نسبة الضرائب، أو فرض

الاعتبار أيضاً، وفي نفس الوقت فهو يعتد على الاستحقاقات الكلية وليس استحقاقات رأس المال العامل (جيها، 2012، 105).

2 ممارسات حوكمة الشركات

1- الشركات حوكمة ماهية 2-

يرتبط مفهوم الحكومة بالعولمة والازمات الاقتصادية والمالية، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، وأدى هذا المصطلح إلى تغيير استراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت الخطأرة، إلى استراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم الحكومة بشكل واضح (الجعبي، 2007).

وقد ظهرت عدد من التعريفات التي تعبّر عن مفهوم الحكومة. ويبقى التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) من أشمل التعريفات. فقد عرفتها بأنها: (النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين. وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى. كما أنها تحدّد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة. ومن خلال ما سبق يتم التزويد بالآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة عليها). (OECD, 2004).

-2 أهمية حوكمة الشركات

يعد نظام الحوكمة من الأمور المهمة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارساتهم حقوقهم كاملةً داخل الشركات بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حق الحصول على معلومات صادقة وتوفيرها في الوقت المناسب، وغيرها من الحقوق التي تسهم في حماية مصالح المساهمين.(البشير، 2003).

العتمد الذي تلجم إلية الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والتقديرات والتغيرات الحاسبية يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم التقارير المالية. (شاهين، 2011، ص 11).

ويرى الباحث أن ممارسات إدارة الأرباح تبقى عملية لا أخلاقية وإن كانت بهدف خسین صورة الشركة وزيادة قيمتها السوقيّة وإظهارها بشكل أقوى من منافسيها. وذلك لأن هذه الممارسات تحمل في طياتها نوعاً من الغش والخداع لقراء التقارير المالية المفصح عنها. وإظهار المركز المالي للشركة بشكل مغاير لما يجب أن يكون عليه.

٤- قياس ممارسات إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق ومارسات إدارة الأرباح، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية لعمله بجدون فيها ما يقودهم لكشف هذه الممارسات، واعتمدوا في ذلك على مفهوم الاستحقاق Accruals، التي تعبّر عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل التي لم تنتهي عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، ويشير كل من (Ronen & Yaari 2008) إلى أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المالي بين العمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة (فدوى، 2010، ص. 7).

وتكون المستحقات الكلية Total Accruals من نوعين من المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية. ويقصد بالمستحقات الاختيارية استخدام الادارة لأساس الاستحقاق لتحقيق أرباح مستهدفة اعتماداً على استخدامها حكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات الحاسبية. بعبارة أخرى هي عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية التي تقوم بها الادارة بناءً على طلب حكمها الشخصي خالقاً لأغراض معينة. وتستخدم الاستحقاقات الاختيارية مؤسراً لإدارة الأرباح وتشير قيمتها الموجبة إلى أن هناك تأثيراً متعيناً من قبل الادارة في إجاه زيادة الأرباح. والعكس الإشارة السالبة تشير إلى التأثير المتعتمد لتخفيض الأرباح. أما المستحقات غير الاختيارية فتشير إلى استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والصرفات دون محاولة الادارة لاستخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس. أي أنها تمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (إبراهيم، 2010: 384).

وقد طور الفكر المحاسبي عدداً من النماذج لقياس الاستحقاق وتثبيط فيما إذا الشركة مارست إدارة الأرباح أم لم تمارس. واعتمد الباحث على أحد هذه النماذج (نموذج McNichols، 2002) في قياس ممارسات إدارة الأرباح، الذي يعد خصيناً للعديد من النماذج التي سبقته مثل نموذج Jones ونموذج Jones المعدل، إذ يأخذ التدفقات النقدية التشغيلية في الاعتبار معأخذ المتغيرات المحاكمة (محددات الاستحقاقات غير الاختيارية) في

فمن الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسسي فعال. يمكن للمشاركين في السوق كافة من الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة. وعادةً ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية، وترتيبات للتنظيم الذاتي، والالتزامات الاختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها.

2. حماية حقوق المساهمين:

ينص هذا المبدأ على وجوب توفير حماية للمساهمين. وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، إذ تتركز حقوق المساهمين في الشركات على موضوعات أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، والموافقة على العمليات الاستثنائية، بالإضافة إلى بعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما تحددها قوانين الشركات واللوائح الداخلية.

3. المعاملة العادلة لجميع المساهمين:

ينص هذا المبدأ على وجوب ضمان إطار الحوكمة العاملة العادلة للمساهمين كافة. ويشمل مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب. إذ ينبغي أن تناح الفرصة للمساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم، وقد أشار المبدأ إلى العديد من التوجيهات والإرشادات لضمان معاملة كافة المساهمين من حملة نفس الطبقة معاملة متساوية.

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

تشكل إسهامات أصحاب المصالح (مستثمرين، دائنين، موردين...) أحد الموارد القيمة لبناء شركات تنافسية مريحة. وبالتالي فإن المصالح طويلة الأجل تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة. وهنا يتوجب على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بأن مصالح الشركة يتم خدمتها عن طريق الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح. وإسهامهم فينجاح الشركة في الأجل الطويل. وبصفة عامة هناك إرشادات عدة يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ منها: احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون. أو تكون نتيجة الاتفاques. وأن تكون لأصحاب المصالح الفرصة في الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم، ولهم في الحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي إذا ما شاركوا في عملية حوكمة الشركات.

5. الإفصاح والشفافية:

أظهرت التجارب في الدول ذات الأسواق الضخمة والنشطة، أن الإفصاح يمكن أن يكون أدلة قوية للتتأكد على سلوك الشركات وحماية المستثمرين. ويمكن أيضًا أن يساعد على اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في الأسواق المالية. وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاحات والشفافية يسهم في السلوك غير الأخلاقي وفي ضياع النزاهة في السوق. ويتسرب بتکاليف ضخمة للشركة ومساهميها. لذا فإن موضوع الإفصاح

كما يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح جميع الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة والتعامل معها. وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها. ويؤدي هذا الأمر إلى خفض مخاطر الشركة ورفع قيمة أسهمها في السوق. كما أن نظام الحوكمة يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها.(الهنيني، 2005). كما تساعد الحوكمة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول الشركة. والعمل على تحفيض تكلفة رأس المال. وتساعد أيضًا على تحقيق رغبات المجتمع وتطوراته(Cattrysse، 2005).

وتجدر الإشارة إلى الحوكمة الجيدة تساعده الشركات على جذب الاستثمارات لديها. ما ينعكس إيجاباً على الوضع المالي والاقتصادي للشركات خصوصاً. ومن ثم المجتمع عموماً. وذلك من خلال تأكيدها على الشفافية في تعاملات الشركات وفي إجراءات المراجعة والمحاسبة. كما تسهم الحوكمة في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديرى و المجالس الإدارية على تطوير استراتيجيات سليمة للشركة. وضمان اتخاذ القرارات على أساس سليم. وتحديد بالتالي المكافآت بشكل عادل وسلامي. وتتيح الحوكمة الجيدة أيضًا تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين. (دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، ص.7).

3-2 مبادئ حوكمة الشركات

نتيجة بروز أهمية حوكمة الشركات. جاءت المبادرات من هيئات دولية وجهات إقليمية لتشكل لجان مهمتها وضع مبادئ أو قواعد لحوكمة الشركات. وتبقى المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أفضلها. لا تتمادها على معايير دولية ساعدت الحكومات والدول في تحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية في مجال الحكومة. إضافةً إلى استناد هذه المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء بالمنظمة. وإلى إسهامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والآباء المهنية. بهدف مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في وضع إطار للحوكمة لحماية حقوق كافة أصحاب المصالح. (زين، 2015، ص.30).

وقد أصدرت المنظمة مجموعة مبادئ لحوكمة الشركات تحت عنوان (مبادئ حوكمة الشركات) في العام 1999. ثم قامت بإعادة إصدارها مرة أخرى في العام 2004 بعد تعديليها. لتتألف من ستة مبادئ كما الآتي: (OECD، 2004).

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينص هذا المبدأ على وجوب هذا الإطار أن يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق. وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون. وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. وليتتم ضمناً وضع إطار فعال للحوكمة

الخاضعة للهيئة بمتطلبات هذا القرار وبالتالي الالتزام بتطبيق قواعد المحكمة.

حوكمة الشركات وعلاقتها بعمارات إدارة الأرباح

توفر المحكمة نظاماً مهما وقوياً في عملية الإشراف والرقابة على عمل الشركة من خلال مجلس إدارة الشركة، لجنة التدقيق الداخلي، المدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي.

أما مجلس الإدارة فقد نص القرار رقم (31/3) على أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. وأن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة وأن لا يجمع نفس الشخص بين منصبٍ عضوية مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أو رئيس المديرين التنفيذيين. إذ إن توافر هذه الشروط سيؤدي إلى تعزيز قيام المجلس بهامه الإشرافية والرقابية والحد من قدرة الإدارة التنفيذية على التصرف بما يخدم مصالحهم الشخصية كالقيام بعمارات إدارة الأرباح، والإضرار بصالح المساهمين.

ومن حيث لجنة التدقيق فقد نص القرار رقم (31/3) على أن تتضمن لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل وأن يكون جميع أعضائها مستقلين. وأن يتمتع أحد أعضائها بالخبرة المالية والمحاسبية. وأن تعقد أربعة اجتماعات على الأقل في السنة. وهذا كله من شأنه أن يحمي مصالح المساهمين ويحد من قدرة الإدارة التنفيذية على القيام بعمارات تخدم مصالحهم الشخصية.

أما المدقق الداخلي فقد نص القرار رقم (31/3) على أن يكون هذا المدقق موظفاً متفرغاً ويتمتع بمؤهلات وخبرات مناسبة ولديه القدرة على التعامل مع الأفراد، وتحقيق الاتصال الفعال مع الجهات المختلفة. وأن يعين من قبل مجلس الإدارة بناءً على اقتراح من قبل لجنة التدقيق. كما يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية. وأن يمتنع عن القيام بأية أعمال أو مهام أو وظائف تخضع لرقابته. وأن يكون على تواصل دائم مع لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة بأية مخالفات يلاحظها.

إن التزام المدقق الداخلي بهامه وواجباته واتصاله الدائم مع لجنة التدقيق يستوجب الحد من قدرة الإدارة التنفيذية على القيام بعمارات تخدم مصالحها الشخصية. وبالتالي حماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة.

أما مدقق الحسابات الخارجي فقد نص القرار رقم (31/3) على أن يتم تعيين مدقق للحسابات من قبل الهيئة العامة العادلة السنوية للشركة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوصية من لجنة التدقيق. وأن يكون هذا المدقق معتمداً من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. وأن لا يعين لأكثر من أربع سنوات متتالية. وأن يلتزم بقواعد السلوك المهني وأن يمارس عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وهذا كله من شأنه أن يؤدي إلى الوصول إلى تدقيق سليم للبيانات المالية ما يضمن حقوق

والشفافية وضرورة اهتمام الشركة بتوفير معلومات موثقة منتظمة قابلة للمقارنة يعتبر من أهم مبادئ حوكمة الشركات.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينص هذا المبدأ على وجوب محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين. إذ يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل لتحقيق الأفضل لصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح. وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجبأخذها بعين الاعتبار عند تطبيق هذا المبدأ وهي: على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس من المعلومات الكاملة. وتحسين العناية الواجبة بها يتحقق أفضل مصلحة لجميع الأطراف. وعلى مجلس الإدارة معاملة المساهمين معاملة عادلة خاصةً إذا ما كانت قراراته ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين. وعلى مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمام أصحاب المصالح الآخرين.

موقف سورية من تطبيق قواعد حوكمة الشركات

شهدت سورية في الألفية الثانية صدور عدد من القرارات والمراسيم والقوانين التي تشجع على الاستثمارات المالية وتنمية البنية التحتية للاقتصاد السوري. فصدر القانون رقم (28) لعام 2001 القاضي بجواز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة. أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة. وصدر القانون رقم (22) لعام 2005 القاضي بأحداث جهة ناظمة تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بهدف تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحة بها. أتبعها صدور المرسوم التشريعي رقم (55) لعام 2006 القاضي بتأسيس سوق الأوراق المالية بهدف تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية. وفي عام 2007 صدر المرسوم التشريعي رقم (8) باسم (قانون الاستثمار) الناظم لختلف عمليات الاستثمار في سورية. ومع توسيع الاستثمارات وازدياد عدد الشركات المساهمة المغفلة وبعد عمليات طرح الأسهم للأكتتاب وتوسيع دائرة الأطراف المستفيدة. كلها عوامل مهدت لإصدار القرار رقم (31/3) الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بعنوان (نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات - قواعد حوكمة الشركات المساهمة) في العام 2008. والذي عد إلزامياً للتطبيق مع بداية عام 2009. وبين هذا القرار القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة التي تطرح أسهامها على الاكتتاب العام من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الإدارة السليمة. إذ تضمن القرار المجالات (حقوق المساهمين. حقوق أصحاب المصالح. الإفصاح والشفافية. مجلس الإدارة. لجنة التدقيق. مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية. مفتشو الحسابات. والمدقق الداخلي) في محاولة لتغطية مجالات الحكومة كافة. ومنذ عام 2009 تصدر سنوياً عن هيئة الأوراق والأسواق المالية تقارير حوكمة الشركات والتي تبين مدى التزام الشركات

الشركات عبر التزامها بالقرار رقم (31/م) في سورية. ويرمز له بالرمز (X1).

- متغير تابع (مارسات إدارة الأرباح) الذي يعبر عن مدى ممارسة الشركات موضوع الدراسة لإدارة الأرباح. ويرمز له بالرمز (X2).
- متغيرات معترضة تم إضافتها لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتحفييف من قيمة الخطأ العشوائي في دالة الانحدار، وتمثلت في:
 1. حجم الشركة: يعبر عن مدى حجم الشركات موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة. ويرمز له بالرمز (X3).
 2. درجة الرفع المالي: يعبر عن نسبة مدمونية الشركات موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة. ويرمز له بالرمز (X4).
 3. كفاءة الإدارة: يعبر عن مقدرة الإدارة في تحقيق الربح. ويرمز له بالرمز (X5).

بناءً عليه يمكن صياغة دالة الانحدار الخاصة بالدراسة بالشكل:

$$Y = \beta_0 + \beta_1(X1) + \beta_2(X2) + \beta_3(X3) + \beta_4(X4) + \epsilon$$

حيث أن: β_0 هو قيمة الثابت في دالة الانحدار. $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ هو معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة والمعترضة. ϵ هو قيمة الخطأ العشوائي.

قياس متغيرات الدراسة

بالنسبة للمتغير المستقل (قواعد حوكمة الشركات): تم قياسه عن طريق إجراء تحليل محتوى لتقارير الحكومة الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. خلال فترة الدراسة المتعددة من عام 2010 وحتى عام 2015. ولتحقيق ذلك قام الباحث بصياغة مجموعة أسئلة بلغ عددها (18) سؤالاً مشتقة من القرار رقم (31/م، لعام 2008) لتفصيل المجالات الثمانية التي نص عليها القرار. ومن ثم إسقاط هذه الأسئلة على تقارير الحكومة وإعطاء القيمة (1) في حال كان هناك التزام من قبل الشركات موضوع الدراسة والقيمة (0). في حال عدم وجود التزام. ثم تحصل الباحث في نهاية عملية التحليل على نسبة مؤوية تعبر عن مدى التزام الشركات موضوع الدراسة بمتطلبات الإدارة السليمة.

*للمزيد من المعلومات حول طريقة قياس المتغير المستقل يرجى الرجوع إلى دراسة حميدان-2010، (مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية)، دراسة تومي - 2013، (تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية).

**للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى موقع سوق دمشق للأوراق المالية (www.scfms.sy). ومرقم هيئة الأوراق والأسواق المالية (www.dse.sy)

***للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية (WWW.SCFMS.SY)

مدى التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة والجدولين (1-2) التاليين الأسئلة المستخدمة في الدراسة والنتائج التي تحصل عليها الباحث من قياس هذا المتغير.

المجدول رقم (1)

الأسئلة المتعلقة بتحليل محتوى تقارير الحكومة السنوية

الأسئلة	الإجابات
هل تعمل الشركات عينة الدراسة على توفير الكراس المطبوع حول مجلس الإدارة؟	q1
هي يوجد قسم لمتابعة شؤون المساهمين داخل الشركات عينة الدراسة؟	q2
هل قامت الشركات عينة الدراسة بإجراء تحقيق على أعمالها ودفاترها بناءً على طلب مساهمين يملكون 10% من رأس المال أو أكثر؟	q3 حقوق المساهمين
هل حق التصويت لا يرجح كفة كبار المالك. لتفادي سيطرتهم في اتخاذ القرارات؟	q4
هل يوجد التزام من قبل الشركات عينة الدراسة بالإفصاح عن التغيرات في ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المطلعين عندما تصل نسبة ملكيتهم لحدود 5% من رأس المال الشركة؟	q5
هل تعمل الشركات عينة الدراسة على توفير سياسة مكتوبة للإفصاح؟	q6 الإفصاح والشفافية
هل تتمتع محتويات الكراس بالمستويات المطلوبة من الشفافية وفق ما يتطلبه نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسوق المالية؟	q7
هل أغلب أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. ولا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن الثلث؟	q8 مجالس الإدارة وهيأكل
هل يوجد صلة قرابة بين عضوين أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة؟	q9 الملكية
هل يوجد جمع بين منصبي المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة؟	q10 الإدارة التنفيذية
هل يوجد لجأ منبثقة عن مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة؟	q11 اللجان المنبثقة
هل يوجد لجأ حوكمة منبثقة عن مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة؟	q12
هل يوجد في الشركات عينة الدراسة لجان تحقيق؟	q13
هل تتألف لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء مستقلين وغير تنفيذين؟	q14 لجان التدقيق
هل تقوم لجان التدقيق بعمل اجتماعات دورية بحيث لا تقل عن أربع اجتماعات سنوية؟	q15
هل تحتوي الشركات عينة الدراسة على وحدة متخصصة أو شخص يقوم بهام التدقيق الداخلي؟	q16
هل من يمارس مهام التدقيق الداخلي متفرغ لهاته؟	q17 المدققون الداخليون
هل القائمون بأعمال التدقيق الداخلي يرفعون تقاريرهم للجان التدقيق؟	q18

المجدول رقم (2)
نتائج قياس الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

قواعد حوكمة الشركات						نوع الشركة	اسم الشركة	الرقم
2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.72	مصارف	الأردن	1
0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.78	مصارف	الدولي للتجارة	2
0.89	0.89	0.89	0.89	0.89	0.83	مصارف	الشرق	3
0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.78	مصارف	العربي	4
0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	مصارف	بيبلوس	5
0.83	0.83	0.83	0.78	0.83	0.78	مصارف	بيمو السعودية	6
0.89	0.89	0.89	0.89	0.89	0.83	مصارف	سورية والخليج	7
0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.78	مصارف	سورية والمهجر	8
0.83	0.83	0.83	0.78	0.78	0.72	مصارف	عودة	9
0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.72	مصارف	فرانس بنك	10
0.83	0.83	0.83	0.83	0.78	0.78	مصارف	قطر	11
0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.78	تأمين	الاحداد التعاوني	12
0.67	0.67	0.67	0.67	0.61	0.61	تأمين	السوبرية الدولية	13

قواعد حوكمة الشركات						نوع الشركة	اسم الشركة	الرقم
2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0.67	0.67	0.67	0.61	0.67	0.61	تأمين	السوبرة الكويتية	14
0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.72	تأمين	السوبرة الوطنية	15
0.83	0.83	0.83	0.78	0.78	0.72	تأمين	العقيلة للتأمين	16
0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.78	تأمين	المتحدة للتأمين	17

المتوسط الحسابي لقيم اللوغاريتم الطبيعي لكل شركة على حدة طيلة فترة الدراسة. ثم مقارنة قيمة هذا المتوسط مع قيمة اللوغاريتم الطبيعي عند كل سنة وكل شركة. وبنتيجة المقارنة تم إعطاء القيمة (1) للشركات في السنة التي تكون فيها قيمة اللوغاريتم الطبيعي أكبر من المتوسط الحسابي واعتبارها كبيرة الحجم. والقيمة (0) بالعكس. ولجدول التالي يبين اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول:

يلاحظ من الجدول السابق أن المصارف الخاصة وشركات التأمين متزمرة بقواعد حوكمة الشركات المحددة وفقاً للقرار رقم (31) لعام 2008 بنسب تراوحت بين 67% و 89%. مما يدل على أهمية هذه الشركات في تطبيق قواعد الحوكمة.

بالنسبة للمتغيرات المعترضة:

1. حجم الشركة: تم قياسه عن طريق إيجاد اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركات موضوع الدراسة. وللحكم على درجة كبر حجم الشركات قام الباحث بإيجاد

الجدول رقم (3)

اللوغاريتم الطبيعي لمصارف وشركات التأمين

حجم الشركات							نوع الشركة	اسم الشركة	الرقم
المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010			
23.62	23.88	23.54	23.62	23.56	23.60	23.51	مصارف	الأردن	1
24.96	25.18	24.96	24.90	24.77	24.84	25.08	مصارف	الدولي للتجارة	2
23.63	24.28	23.98	23.57	23.52	23.48	22.94	مصارف	الشرق	3
24.48	24.73	24.52	24.49	24.34	24.34	24.44	مصارف	العربي	4
24.64	25.02	24.72	24.57	24.50	24.56	24.47	مصارف	ببلوس	5
25.45	25.87	25.66	25.49	25.15	25.05	25.47	مصارف	بيمو السعودية	6
24.06	24.59	24.36	24.13	23.98	23.83	23.48	مصارف	سورية والخليج	7
25.21	25.69	25.38	25.24	24.76	24.96	25.25	مصارف	سورية والمهجر	8
24.92	25.13	24.89	24.72	24.63	24.87	25.26	مصارف	عودة	9
24.45	25.22	24.70	24.48	24.24	24.16	23.89	مصارف	فرانس بنك	10
24.24	24.97	24.59	24.29	23.91	23.81	23.88	مصارف	قطر	11
21.17	21.31	21.17	21.23	21.12	21.13	21.09	تأمين	الإخاء التعاوني	12
21.89	22.08	21.94	21.92	21.86	21.80	21.73	تأمين	السوبرة الدولية	13
21.79	22.17	21.97	21.85	21.61	21.56	21.58	تأمين	السوبرة الكويتية	14
21.98	22.28	22.09	21.98	21.88	21.84	21.81	تأمين	السوبرة الوطنية	15
22.01	22.20	22.10	22.05	21.96	21.81	21.93	تأمين	العقيلة للتأمين	16
21.96	22.33	22.26	22.00	21.84	21.70	21.62	تأمين	المتحدة للتأمين	17

المصارف الخاصة. ويعزي الباحث سبب ذلك إلى القوانين والأنظمة السورية التي تفرض على المصارف الخاصة حجم رأس مال معين

يلاحظ من الجدول السابق تفاوت الحجم بين كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين. وهذا التفاوت كان لصالح

الدراسة للدلالة على نسبة مديونتها. وللحكم على مدى ارتفاع نسبة المديونية تم إيجاد المتوسط الحسابي لقيمة الرفع المالي لكل شركة. ومقارنته مع قيمة الرفع المالي للشركات عند كل سنة. ومن ثم إعطاء القيمة (1) إذا كانت قيمة الرفع المالي أكبر من المتوسط. واعتبار نسبة المديونية لتلك السنة مرتفعة. والقيمة (0) بالعكس. والجدول التالي يبين درجة الرفع المالي للشركات:

أكبر ما تفرضه على شركات التأمين* كما يلاحظ أن حجم المصارف الخاصة إذا ما قورنت مع بعضها البعض متقارب. وكذلك حجم شركات التأمين.

2. درجة الرفع المالي: تم قياس هذا التغير عن طريق فسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي أصول الشركات موضوع

الجدول رقم (4)
درجة الرفع المالي

	اسم الشركة	نوع الشركة	الرقم	درجة الرفع المالي						
				المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010
0.84	مصارف الأردن	مصارف	1	0.79	0.87	0.87	0.85	0.83	0.82	
0.88	المؤسسة الدولية للتجارة	مصارف	2	0.90	0.88	0.87	0.85	0.87	0.91	
0.81	مصارف الشرق	مصارف	3	0.75	0.83	0.82	0.85	0.86	0.76	
0.84	مصارف العربي	مصارف	4	0.78	0.84	0.84	0.84	0.84	0.91	
0.85	ببلوس	مصارف	5	0.80	0.85	0.85	0.85	0.86	0.90	
0.92	بيمو السعودي	مصارف	6	0.90	0.92	0.92	0.92	0.91	0.96	
0.91	سورية والخليج	مصارف	7	0.93	0.97	0.93	0.90	0.88	0.84	
0.92	سورية والمهجر	مصارف	8	0.90	0.93	0.94	0.90	0.90	0.92	
0.87	عودة	مصارف	9	0.80	0.84	0.87	0.86	0.89	0.93	
0.89	فرانس بنك	مصارف	10	0.85	0.87	0.90	0.88	0.87	0.94	
0.27	قطر	مصارف	11	0.21	0.26	0.24	0.24	0.28	0.38	
0.32	الاتحاد التعاوني	تأمين	12	0.34	0.32	0.36	0.30	0.31	0.30	
0.58	السوبرية الدولية	تأمين	13	0.58	0.56	0.58	0.59	0.57	0.57	
0.62	السوبرية الكويتية	تأمين	14	0.48	0.59	0.63	0.63	0.66	0.71	
0.60	السوبرية الوطنية	تأمين	15	0.57	0.59	0.62	0.61	0.60	0.59	
0.38	العقيقة للتأمين	تأمين	16	0.31	0.40	0.41	0.44	0.37	0.35	
0.66	المتحدة للتأمين	تأمين	17	0.69	0.76	0.69	0.64	0.58	0.57	

3. كفاءة الإدارة: تم قياس هذا التغير عن طريق مقدرة إدارة الشركة على تحقيق الأرباح. فتم إعطاء القيمة (1) للشركة في السنة التي حقق فيها ربح والقيمة (0) في السنة التي حقق فيها خسارة. والجدول التالي يبين نتيجة قياس هذا التغير:

يلاحظ من الجدول السابق تفاوت درجة الرفع المالي بين كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين. وكذلك التفاوت داخل كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين طيلة فترة الدراسة وذلك تماشياً مع السياسات المالية المتتبعة لدى كل شركة.

*للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى قانون احداث المصارف الخاصة لعام 2001، المادة رقم 6. و المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2004 المانزبتأسس شركات تأمين وإعادة تأمين. المادة رقم 5.

الجدول رقم (5)
نتائج قياس كفاءة الإدارة

كفاءة الإدارة						الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة
2015	2014	2013	2012	2011	2010			
1	0	0	0	1	1	الأردن	مصارف	1
1	1	1	1	1	1	الدولي للتجارة	مصارف	2
1	1	1	1	1	0	الشرق	مصارف	3
1	0	1	0	1	1	العربي	مصارف	4
1	1	1	0	1	1	بيبلوس	مصارف	5
1	1	1	1	1	1	بيمو السعودية	مصارف	6
1	0	0	0	1	0	سورية والخليج	مصارف	7
1	1	1	1	1	1	سورية والهجر	مصارف	8
1	1	1	1	1	1	عودة	مصارف	9
1	1	1	1	1	1	فرانس بنك	مصارف	10
1	1	1	1	1	0	قطر	مصارف	11
1	1	1	1	1	1	الاخداد التعاوني	تأمين	12
1	1	1	1	1	1	السورية الدولية	تأمين	13
1	1	1	1	1	1	السويدية الكويتية	تأمين	14
1	1	1	1	1	1	السويدية الوطنية	تأمين	15
1	1	1	1	0	1	العقيقة للتأمين	تأمين	16
1	1	1	1	1	1	المتحدة للتأمين	تأمين	17

الجدول رقم (6)
دلتا معامل نموذج 2002.McNichols

الوصف	المتغير
المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)	TAC _{i,t}
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t-1)	CFO _{i,t-1}
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)	CFO _{i,t}
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t+1)	CFO _{i,t+1}
التغير في إجمالي الإيرادات الكلي للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1)	ΔREV _{i,t}
إجمالي الأصول الثابتة للشركة (i) للسنة (t)	PPE _{i,t}
مجموع أصول الشركة (i) للسنة (t-1)	TA _{i,t-1}
المعاملات الخاصة بالتغييرات المستقلة في النموذج	β_1, β_5
الثابت في معادلة الانحدار	α_0
خطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة (i) للسنة (t)	$\epsilon_{i,t}$

ولقياس المستحقات الاختيارية وفق هذا النموذج يجب اتباع الخطوات الأربع التالية:

يلاحظ من الجدول السابق خرق شركات التأمين أرباحاً أكثر من المصارف الخاصة خلال الفترة التي غطتها الدراسة. ويعزي الباحث سبب ذلك إلى الظروف التي مرت بها سورية خلال فترة الدراسة والتي دفعت بالأفراد إلى الإقبال على شركات التأمين والاكتتاب على أقساط التأمين وبالتالي زيادة إيراداتها فأرباحها في المصلحة.

وتعود البيانات المالية السنوية للشركات موضوع الدراسة المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية. وهيئة الأوراق والأسوق المالية المصدر الذي اعتمد عليه الباحث في قياس المتغيرات المعترضة.

- بالنسبة للمتغير التابع (مارسة إدارة الأرباح): تم قياسه من خلال احتساب المستحقات الاختيارية بالاعتماد على النموذج الذي وضع من قبل (2002.McNichols). الذي يأخذ الشكل التالي: (p.15, 2011, P.M.Dechow)

$$TAC_{i,t}/TA_{i,t-1} = [\alpha_0 + (\beta_1 * CFO_{i,t-1} / TA_{i,t-1}) + (\beta_2 * CFO_{i,t} / TA_{i,t-1}) + (\beta_3 * CFO_{i,t+1} / TA_{i,t-1}) + (\beta_4 * \Delta REV_{i,t} / TA_{i,t-1}) + (\beta_5 * PPE_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t}]$$

حيث أن:

حيث أن $NDAi,t$ هي المستحقات غير الاختيارية في الشركة (i) للسنة (t).

4. احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة ولكل سنة من سنوات الدراسة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية. وفقاً للمعادلة التالية:

$$DAi,t = TACi,t/TAi,t-1 - NDAi,t/TAi,t-1$$

حيث أن DAi,t تمثل المستحقات الاختيارية في الشركة (i) للسنة (t).

وللحكم على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح من عدمه قام الباحث بتحويل قيم المستحقات الاختيارية المحسوبة إلى قيم مطلقة ومن ثم مقارنتها مع المتوسط الحسابي لها. وبنتيجة المقارنة تم إعطاء القيمة (1) إذا كانت القيمة المطلقة أكبر من المتوسط الحسابي وعندها يكون هناك إدارة أرباح وبالعكس تعطى القيمة (0). والجدول التالي يبين نتيجة ممارسات الشركات لإدارة الأرباح:

1. قياس المستحقات الكلية Total Accruals والتي تحسب بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية. وفقاً للمعادلة التالية:

$$TACi,t = NIi,t - CFOi,t$$

حيث أن NIi,t : صافي الدخل في الشركة (i) للسنة (t).

2. تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة وذلك بالاعتماد على معادلة نموذج (2002, McNichols) باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

3. احتساب المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات موضوع الدراسة، ولكل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة في الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAi,t/TAi,t-1 = [\alpha_0 + (\beta_1 * CFOi,t-1 / TAi,t-1) + (\beta_2 * CFOi,t / TAi,t-1) + (\beta_3 * CFOI,t+1 / TAi,t-1) + (\beta_4 * \Delta REVi,t / TAi,t-1) + (\beta_5 * PPEi,t / TAi,t-1)]$$

الجدول رقم (7)
نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح

مارسات إدارة الأرباح						الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة
2015	2014	2013	2012	2011	2010			
0	0	1	1	0	0		صارف	الأردن
1	1	1	0	0	0		صارف	الدولي للتجارة
1	1	1	0	0	1		صارف	الشرق
1	1	0	0	1	1		صارف	العربي
1	0	1	1	0	0		صارف	بيبلوس
1	1	1	0	0	0		صارف	بيمو السعودي
0	1	1	1	0	0		صارف	سورية وال黎
0	0	1	1	0	0		صارف	سورية والمهجر
0	1	1	0	0	1		صارف	عودة
0	0	1	0	0	0		صارف	فرانس بنك
0	1	1	1	0	0		صارف	قطر
1	0	1	0	0	0		تأمين	الاحد التعاوني
1	0	1	0	1	0		تأمين	السوبرية الدولية
1	0	1	0	0	0		تأمين	السوبرية الكويتية
0	1	0	0	0	1		تأمين	السوبرية الوطنية
0	0	1	0	1	0		تأمين	العقيقة للتأمين
0	0	1	0	0	1		تأمين	المتحدة للتأمين

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية للالتزام بقواعد حوكمة الشركات	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2014	%83	%77	
2015	%83	%77	

بين الجدول السابق بالنسبة لقطاع المصارف: أن نسب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات طيلة فترة سنوات الدراسة الستة كانت مرتفعة ومتقاربة، إذا تراوحت بين (77% و 83%). وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لسنة معينة على نتائج سنة أخرى، وأن قطاع المصارف متزم طيلة فترة الدراسة بشكل جيد. وهذا الالتزام يأخذ شكل التقدم نحو الامام، مما يعكس وعي هذا القطاع بأهمية حوكمة الشركات ورغبته في التطور الرقابي والإداري.

كما بين الجدول رقم (9) بالنسبة لقطاع التأمين: أن نسب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات طيلة فترة سنوات الدراسة الست كانت مرتفعة ومتقاربة، إذا تراوحت بين (70% و 77%). وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لسنة معينة على نتائج سنة أخرى، وأن قطاع التأمين متزم طيلة فترة الدراسة بشكل جيد. وهذا الالتزام يأخذ شكل التقدم نحو الامام، مما يعكس وعي هذا القطاع بأهمية حوكمة الشركات ورغبته في التطور الرقابي والإداري.

وبين نتائج اختبار الفرضية الأولى فيما إذا كانت الفروق بين كلا القطاعين معنوية أم لا.

• ثانياً- الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المعرضة:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية للمتغيرات حجم الشركات، درجة الرفع المالي، وكفاءة الإدارة للشركات موضوع الدراسة تبعاً لنوع القطاع.

الجدول رقم (10)

القطاع	المتوسط الحسابي%	المتغير	النوع
مصارف	%47	حجم الشركات	
تأمين	%44		
مصارف	%39	درجة الرفع المالي	
تأمين	%50		
مصارف	%82	كفاءة الإدارة	
تأمين	%97		

بين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لحجم الشركات في قطاع المصارف بلغ 47% وهو أكبر من المتوسط الحسابي لحجم شركات التأمين البالغ 44%. وهذا يدل على أن المصارف الخاصة

القسم الثاني: الاحصاءات الوصفية وختبار الفرضيات

استعرض الباحث في هذا القسم خليلاً وصفياً لتغيرات الدراسة المستقلة والمعترضة والتابعة، واستعرض الباحث الاحصاءات الوصفية تبعاً لقطاع مرة، وبتبعاً لسنوات الدراسة مرةً أخرى، ثم بعد ذلك قام باختبار فرضيات الدراسة.

• أولاً-الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية لنسب التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لنوع القطاع.

الجدول رقم (8)

نتيجة الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل تبعاً لنوع الشركات

القطاع	المتغير	المتوسط الحسابي%
مصارف	الالتزام بقواعد حوكمة الشركات	82
تأمين	تأمين	75

بين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للالتزام بقواعد حوكمة الشركات مرتفع في كلا القطاعين مع أفضلية لقطاع المصارف، فقد بلغت نسبة الالتزام في قطاع التأمين (75%)، في حين بلغت نسبة الالتزام بقطاع المصارف (82%). ويعزي الباحث سبب هذا الارتفاع إلى الرقابة التي تفرضها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على الشركات الخاضعة لمراقبتها، إضافة إلى كون الشركات موضوع الدراسة مدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية الذي بدوره يفرض معايير عديدة على الشركات قبلها. كما أن ارتفاع نسب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات من قبل الشركات المدرسة يتوافق مع الإتجاه العام للاقتصاد السوري نحو التطور والانفتاح، إذ إن التزام هذه الشركات بمتطلبات حوكمة يفترض أنه سيعزز من مصداقية معلوماتها ويفحسن من نوعية وكفاءة الإدارة فيها، مما يفتح لها الطريق نحو جذب مستثمرين خارجيين أو توقيع عقود شراكة مع شركات أجنبية خارجية.

كما بين الجدول التالي نسب التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (9)

نتيجة الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل تبعاً لسنوات الدراسة

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية للالتزام بقواعد حوكمة الشركات	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2010	%77	%70	
2011	%82	%75	
2012	%82	%75	
2013	%83	%77	

بالنسبة للمتغير حجم الشركة:

بين الجدول السابق وجود تفاوت بحجم الشركات تبعاً لسنوات الدراسة (2010-2015) وذلك بالنسبة لكلا القطاعين (مصارف وتأمين)، إذ تراوحت هذه النسب لكلا القطاعين بين 0% و100%. كما بين الجدول السابق الاتجاه العام نحوه توسيع حجم الأصول الثابتة ابتداءً من السنة الرابعة من سنوات الدراسة مع استثناء سنة 2010 بالنسبة للمصارف الخاصة إذ بلغ المتوسط الحسابي لتلك السنة 36%. ويعزي الباحث سبب صغر حجم الأصول الثابتة في السنوات الثلاث الأولى من سنوات الدراسة مقارنةً مع باقي السنوات إلى الأزمة التي شهدتها البلاد، والتي كانت في بدايتها في تلك الفترة والتي سببت حالة من الارباك في السوق المالي مما دفع الشركات إلى انتهاج سياسة حفظية نوعاً ما.

بالنسبة للمتغير درجة الرفع المالي:

بين الجدول رقم (11) تذبذب نسب الدينوية لكل من قطاع المصارف والتأمين خلال سنوات الدراسة، إذ بلغت أكبر نسبة في قطاع المصارف 73% في سنة 2010، وأصغر نسبة بلغت 18% في سنة 2012 (2012). أما بالنسبة لقطاع التأمين كانت أكبر نسبة 100% في سنة 2013، وأصغر نسبة 17% في سنة 2010، ويعزي الباحث سبب هذا التذبذب إلى الأزمة التي شهدتها البلاد في الفترة التي غطتها الدراسة والتي استوجب على هذه الشركات اتخاذ قرارات آنية تناسب الفترة التي تمر بها.

بالنسبة للمتغير كفاءة الإدارة:

بين الجدول رقم (11) وجود حالة من التذبذب للأرباح الحقيقة بالنسبة لقطاع المصارف، إذ بلغت أكبر نسبة 100% في كل من (2010-2011)، وأصغر نسبة 64% في سنة 2012، أما بالنسبة لقطاع التأمين فقد بين الجدول وجود ثبات نسبي نوعاً ما في خرق الأرباح، فقد حققت شركات التأمين جمِيعاً أرباح طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2011، إذ بلغت نسبة الأرباح فيها 83%.

• ثالثاً-الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية لنسب ممارسة الشركات موضوع الدراسة لإدارة الأرباح تبعاً لنوع القطاع.

الجدول رقم (12)

نتيجة الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع تبعاً لنوع الشركات

القطاع	المتغير	المتوسط الحسابي%
مصارف	مارسات إدارة الأرباح	47
تأمين		36

بين الجدول السابق أن قطاع المصارف مارس إدارة الأرباح أكثر من قطاع التأمين، إذ بلغت نسبة ممارسة قطاع المصارف 47% أي أن نصف المصارف الخاصة المدروسة خلال فترة الدراسة تقريباً

كانت أكبر حجماً من شركات التأمين خلال الفترة التي غطتها الدراسة.

أما متغير درجة الرفع المالي، بين الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لقطاع التأمين بلغ 50% وهو أكبر المتوسط الحسابي لقطاع المصارف البالغ 39%. وهذا يدل على أن شركات التأمين اعتمدت على التمويل الخارجي بشكل أكبر من المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمتغير كفاءة الإدارة، بين الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي في قطاع التأمين بلغ 97% وهو أكبر من المتوسط الحسابي للمصارف الخاصة والبالغ 82%. وهذا يعني أن شركات التأمين حققت أرباحاً أكثر من المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة.

كما يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية للمتغيرات: حجم الشركات، ودرجة الرفع المالي، وكفاءة الإدارة للشركات موضوع الدراسة تبعاً لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (11)
نتيجة الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المعروضة تبعاً لسنوات الدراسة

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لحجم الشركات	قطاع التأمين	قطاع المصارف	%
2010	36			%0
2011				%0
2012				%0
2013				%64
2014				%82
2015				%100

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لدرجة الرفع المالي	قطاع التأمين	قطاع المصارف	%
2010	73			%17
2011				%33
2012				%67
2013				%100
2014				%33
2015				%50

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لكافءة الإدارة	قطاع التأمين	قطاع المصارف	%
2010	73			%100
2011				%100
2012				%64
2013				%82
2014				%73
2015				%100

أي أن المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).

- الفرضية الثانية: لا تمارس المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتقسيم المصادر الخاصة وشركات التأمين إلى مجموعتين. مجموعة مارست إدارة الأرباح ومجموعة لم تمارس إدارة الأرباح. ومن ثم القيام باختبار ذي الحدين Binomial test لاختبار معنوية الممارسة، والجدولين التاليين يبيان نتيجة التقسيم والاختبار.

المجدول رقم (14)

التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح

النسبة	الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		السنة
	النكرار	النكرار	النسبة	النكرار	
71%	12	29%	5	2010	
82%	14	18%	3	2011	
71%	12	29%	5	2012	
12%	2	88%	15	2013	
53%	9	47%	8	2014	
53%	9	47%	8	2015	

يبين الجدول السابق تكرار ونسب ممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، إذ يظهر من الجدول أن نسب الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح طيلة فترة الدراسة تراوحت بين (18%) و(88%). في حين تراوحت نسب الشركات الممارسة لإدارة الأرباح بين (12%) و(82%). كما بين الجدول أن نسبة عدم ممارسة إدارة الأرباح كانت أكبر من نسبة الممارسة في جميع سنوات الدراسة باستثناء العام 2013 إذ كانت نسبة الممارسة فيه 88% وهي أكبر من نسبة عدم الممارسة البالغة 12%. والمجدول التالي يبيان نتيجة اختبار Binomial test للتحقق من معنوية الممارسة من عدمها.

المجدول رقم (15)

نتيجة اختبار Binomial test

المجموعة	التصنيف	المشاهدات	النسبة	قيمة sig
الأولى	شركات غير ممارسة	58	57	0.198.
	شركات ممارسة	44	43	

يبين الجدول السابق أن 57% من الشركات (مصارف وتأمين) طيلة فترة الدراسة (2010-2015) لم تمارس إدارة الأرباح في حين 43% من هذه الشركات قامت بالمارسة. وأن قيمة sig بلغت 0.198. وهي أكبر من مستوى الدالة المعنوي 5%. وهذا يعني أن المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية

مارست إدارة الأرباح. في حين بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح في قطاع التأمين 36%.

كما يبين الجدول التالي نسب ممارسات الشركات موضوع الدراسة لإدارة الأرباح تبعاً لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (13)
نتيجة الاحصاءات الوصفية للمتغير التابع تبعاً لسنوات الدراسة

سنوات الدراسة	قطاع المصادر	المتوسطات المسابية لممارسات إدارة الأرباح
2010	%27	%33
2011	%9	%33
2012	%45	%0
2013	%91	%83
2014	%64	%17
2015	%45	%50

بين الجدول السابق بالنسبة لقطاع المصادر أن نسب ممارسات إدارة الأرباح كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة. وكانت أكثر سنة ممارسة هي 2013 بنسبة بلغت 83%. وأقل سنة ممارسة هي 2012 بنسبة 0%. ويعزي الباحث ذلك إلى أنه في العام 2013 تعرض الاقتصاد السوري إلى هزات عنيفة بسبب الأزمة التي عاشتها سوريا ما اضطر المصادر وشركات التأمين إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعمل على تحقيق أرباح تعكس مدى قوتها وأنها مازالت قادرة على تحقيق الأرباح.

وتبيّن نتائج اختبار الفرضية الثانية فيما إذا كانت الفروق بين كلا القطاعين معنوية أم لا.

اختبار فرضيات الدراسة

تضمنت الدراسة خمسة فرضيات:

- الفرضية الأولى: تلتزم المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).

أظهرت الاحصاءات الوصفية في الجدولين (7-8) أن كل من المصادر الخاصة وشركات التأمين المدرجين ضمن سوق دمشق للأوراق المالية ملتزمة بمتطلبات القرار رقم (31/م) بنسبة مئوية تراوحت بين 70% و83% وهي نسب مرتفعة تدفع الباحث للقول إن هذه الشركات ملتزمة بقواعد حوكمة طيلة فترة الدراسة المتداة من عام (2010 إلى 2015). وبالتالي قبول الفرض البديل.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متواسطي عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) عند مستوى معنوية 5%.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بالاعتماد على اختبار Independent-Samples T Test لعينتين مستقلتين. لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق دالة احصائياً بين متواسطات عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) وبالتالي الالتزام بمتطلبات الإدارة السليمة.

وبين المجدول التالي نتائجة هذا الاختبار:

المجدول رقم (16)
نتيجة اختبار الفروق بين عينتين مستقلتين

t-test for Equality of Means					Levene's Test for Equality of Variances				
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F	
Upper	Lower								
0.09759	0.03241	0.01462	0.065	0.001	10	4.444	.785	.079	الالتزام بمتطلبات القرار (31/م)
0.09768	0.03232	0.01462	0.065	0.001	9.786	4.444			الالتزام بمتطلبات القرار (31/م) عند مستوى معنوية 5%.

حزم وصرامة.. بالإضافة إلى كون القائمين على إدارة المصارف يتمتعون بمؤهلات علمية وعملية عالية تفرض عليهم احترام القرارات وتنفيذها والالتزام بها.

- الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متواسطي عينتي الدراسة حول ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى معنوية 5%.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بالاعتماد كما في الفرضية السابقة على اختبار Independent-Samples T Test لعينتين مستقلتين. لمعرفة إذا كانت هناك فروق دالة احصائياً بين ممارسات إدارة الأرباح لكل من قطاعي المصارف والتأمين.

وبين المجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

المجدول رقم (17)
نتيجة اختبار الفروق بين عينتين مستقلتين

t-test for Equality of Means					Levene's Test for Equality of Variances				
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F	
Upper	Lower								
0.47574	-0.25907	0.16489	0.10833	0.526	10	0.657	0.992	0.000	ممارسة إدارة الأرباح
0.47574	-0.25907	0.16489	0.10833	0.526	10	0.657			ممارسة إدارة الأرباح عند مستوى معنوية 5%.

وطيلة فترة الدراسة المتقدمة من عام 2010 وحتى 2015 لا تمارس إدارة الأرباح. وبالتالي نقبل الفرض الصفرى القائل بأن المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية لا تمارس إدارة الأرباح.

ويبرر الباحث ذلك بأن إدارات المصارف وشركات التأمين مدركة للمخاطر المحتملة لممارسات إدارة الأرباح. وأن ممارستها في بعض السنوات كانت اضطرارية لأغراض الحفاظ على سمعتها وقدرتها على تحقيق الأرباح.

بين المجدول رقم (16) مدى معنوية الفروق بين كل من قطاعي المصارف والتأمين حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م). إذ كانت قيمة sig أصغر من 5% (sig = 0.001)، واحصائياً عندما تكون sig أصغر من 5% فهذا يعني أنه يوجد فروق دالة احصائياً. وعليه فإننا نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فروق ذات دلالة احصائية بين متواسطي عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) عند مستوى دلالة معنوية 5%.

وقد بينت الاحصاءات الوصفية في المجدول رقم (8) اتجاه الفروق. وكان لصالح قطاع المصارف الذي كان متزماً بمتطلبات القرار (31/م) بنسبة 82%. في حين كانت نسبة التزام قطاع التأمين 75%. ويبرر الباحث سبب ذلك بأن للمصارف الخاصة أهمية أكبر من شركات التأمين والإجراءات الرقابية عليها أكثر

Log: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الرجحان.

تُقدر معالم نموذج لوجيت باستخدام طريقة الأرجحية العظمى (Maximum Likelihood). وهي طريقة من طرق التقدير الإحصائية التي تقيس الأرجحية العظمى لاحتمالات المشاهدات لعدد K من المتغيرات المستقلة التي تتم دراستها. وتكون هذه الدالة هي حاصل ضرب هذه الاحتمالات.(الفرهود، 2014، ص54).

بعد توضيح مفهوم الانحدار اللوجستي، قام الباحث باختبار الفرضية الثالثة كما يلى:

بدايةً قام الباحث بالتحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كلي من خلال عدة مقاييس مهمة منها احصائية R2 اختبار كفاءة التصنيف، اختبار هوزمر ليمشو لجودة المطابقة، واختبار χ^2 .

إحصاءات R2:

يبين الجدول التالي نتائج احصائية R2:

الجدول رقم (18)
تفسير المتغيرات الداخلة في النموذج

Model Summary			
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	125.527 ^a	0.128	0.171
a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.			

يبين الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة والمعرضة عند الخطوة رقم 4 قد فسرت تقربياً 17% باستخدام إحصائية Nagelkerke R Square و 12.8% باستخدام Cox & Snell R Square من التغيرات في المتغير التابع (مارسة إدارة الأرباح). وهذا يعني أنه ما زال هناك هناك نسبة من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في نموذج الدراسة.

اختبار كفاءة تصنيف النموذج:

تقوم فكرة هذا الاختبار على التتحقق من مدى كفاءة تصنيف النموذج من خلال المقارنة بين كل من كفاءة تصنيف النموذج قبل إدخال أي من المتغيرات المستقلة أو المعرضة مع كفاءة تصنيف النموذج بعد إدخالها للتعرف فيما إذا أدت المتغيرات المستقلة والمعرضة إلى تحسين نسبة كفاءة تصنيف النموذج. ويبين الجدولين التاليين نتائج هذا الاختبار:

بين الجدول رقم (17) مدى معنوية الفروق بين كل من قطاعي المصادر والتأمين حول ممارسات إدارة الأرباح، إذ كانت قيمة sig أكبر من 5% (sig = 0.526)، واحصائياً عندما تكون sig أكبر من 5% فهذا يعني أنه لا يوجد فروق دالة احصائياً. فإذنا نقبل الفرض الصفرى القائل بأنه لا يوجد فروق ذات دالة احصائية بين متواسطي عينتي الدراسة حول ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى دالة معنوية 5%.

- الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31) في المد من ممارسات إدارة الأرباح.
 - الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
 - الفرضية السابعة: لا يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في المد من ممارسات إدارة الأرباح.
 - الفرضية الثامنة: لا يوجد أثر لكفاءة الإدارة في المد من ممارسات إدارة الأرباح.
- لاختبار الفرضيات (8-7-6-5)، قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي.

يقوم الانحدار اللوجستي على فرض أساسى وهو أن المتغير التابع (Y) هو متغير ثنائى أي يأخذ القيمة (1) حالة وقوع الحدث باحتمال (P) ، والقيمة (0) حالة عدم وقوع الحدث باحتمال ($1-P$). فيما لا يضع قيود على المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تكون متصلة أو غير متصلة أو خليط من الاثنين كما أنه لا يشترط انتدالية توزيعها. وللتحويل للشكل الخطي يتم استخدام التحويلة ($\text{Logit transformation}$) $\text{Log} \left(\frac{P}{1-P} \right)$ التي تسمى بتحويلة اللوجيت (Logit transformation). ويأخذ النموذج اللوجستي الشكل الرياضي التالي في حالة وجود عدد K من المتغيرات المستقلة:(الفرهود، 2014، ص54).

$$\text{Log} \left(\frac{P}{1-P} \right) = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \dots + B_kX_k$$

حيث أن:

P : هو احتمال وقوع الحدث محل الاهتمام أي احتمال النجاح.

$1 - P$: هو احتمال وقع الحدث ليس محل الاهتمام أي احتمال الفشل.

$\left(\frac{P}{1-P} \right)$: تمثل ما يسمى بنسبة الرجحان وهي نسبة احتمال حدوث الحدث إلى عدم حدوث ذلك الحدث.

جدول رقم (19)
كفاءة تصنيف النموذج قبل إدخال المتغيرات المستقلة والمعلوقة

		Observed		Predicted		Percentage Correct
				مارسة إدارة الأرباح	لا يوجد مارسة لإدارة الأرباح	
Step 0	مارسة إدارة الأرباح	لا يوجد مارسة لإدارة الأرباح	58	يوجد مارسة لإدارة الأرباح	0	100
		يوجد مارسة لإدارة الأرباح	44	لا يوجد مارسة لإدارة الأرباح	0	.0
Overall Percentage						56.9

a. Constant is included in the model./ b. The cut value is .500

جدول رقم (20)
كفاءة تصنيف النموذج بعد إدخال المتغيرات المستقلة والمعلوقة

		Observed		Predicted		Percentage Correct
				مارسة إدارة الأرباح	لا يوجد مارسة لإدارة الأرباح	
Step 1	مارسة إدارة الأرباح	لا يوجد مارسة لإدارة الأرباح	36	يوجد مارسة لإدارة الأرباح	22	62.1
		يوجد مارسة لإدارة الأرباح	17	لا يوجد مارسة لإدارة الأرباح	27	61.4
Overall Percentage						61.8

a. The cut value is .500

اختبار 2:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد فيما إذا كانت المتغيرات المستقلة مع المعلوقة توفر بشكل معنوي في المتغير التابع (جودة المعلومات الحاسوبية) من خلال مقارنة قيمة Sig لـ لـ χ^2 فإذا كانت أصغر من 5% فإنه يمكن القول إن هناك تأثيراً معنويًا لكافة المتغيرات المستقلة والمعلوقة على المتغير التابع.

وبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (22)

اختبار معنوية النموذج بالاعتماد على المتغيرات المستقلة والمعلوقة

Omnibus Tests of Model Coefficients

Model	Chi-square	df	Sig.
	13.947	4	.007

بين الجدول السابق أن قيمة $\text{Sig.} = .007$ وهي أصغر من 5%. وبالتالي يمكن القول إنه يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة والمعلوقة مجتمعة على المتغير التابع.

بعد التحقق من مدى ملائمة النموذج للدراسة قام الباحث باستعراض الجدول التالي الذي يبين عدد الدورات التكرارية

بين الجدولان السابقان أن نسبة كفاءة تصنيف النموذج قبل إدخال المتغيرات المستقلة والمعلوقة بلغت 56.9%. بينما بلغت هذه النسبة بعد إدخال المتغيرات المستقلة والمعلوقة 61.8%. وبالتالي يمكن القول إن المتغيرات المستقلة والمعلوقة أسهمت في تحسين كفاءة تصنيف النموذج.

اختبار هوزمروليمشو لجودة مطابقة النموذج:

يستخدم هذا الاختبار لاختبار جودة مطابقة النموذج وبيان النموذج الذي يتم توفيقه ملائم للبيانات. وذلك من خلال افتراض أن النموذج يعتبر ملائم إذا كانت قيمة $\text{Sig.} > 5\%$.

جدول رقم (21)

نتائج اختبار هوزمروليمشو

Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	3.837	7	.798

بين الجدول السابق أن قيمة $\text{Sig.} = .798$ وهي أكبر من 5%. وبالتالي يمكن القول إن النموذج الذي تم توفيقه يعد ملائماً للبيانات.

دالة الإمكان الأعظم (المستخدمة في نموذج الانحدار) لشتق دالة الإمكان الأعظم لـ $\ln(\text{نوع المودع})$. للحصول على أقل قيمة لـ $\ln(\text{نوع المودع})$ ضعف دالة الإمكان الأعظم.

المجدول رقم (23)
الدورات التكرارية لشتق دالة الإمكان الأعظم

Iteration History ^{a,b,c,d}						
Coefficients				-2 Log likelihood	Iteration	
X1	X2	X3	X4	Constant		
1.653	-1.350	-.128	1.156	-.884	Step 1	125.706
2.056	-1.530	-.140	1.283	-1.132		125.528
2.077	-1.536	-.140	1.287	-1.146		125.527
2.077	-1.536	-.140	1.287	-1.146		125.527

a. Method: Enter

b. Constant is included in the model.

c. Initial -2 Log Likelihood: 139.474

d. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

وعادةً ما يتم استخدام احصائية الدالة (Wald Statistics) لاختبار الدلالة الاحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار اللوجستي. فإذا كانت احصائية الدالة احصائياً ($> \text{Sig.}$) فإن ذلك يعني أن قيمة معامل الانحدار لذلك المتغير المستقل أو المعرض ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بقيمة المتغير التابع. ما يعني إمكانية حذفه من النموذج لأنه ليس له أي دلالة احصائية. (الفرهود، 2014، ص 54).

وبالنسبة إلى المجدول التالي معالم النموذج الأفضل التي تم الحصول عليها في الدورة الرابعة من المجدول رقم (21) وفق طريقة .Enter

بين المجدول السابق أن أنه قد تم التوصل في الدورة الرابعة إلى مشتق سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم عند أقل قيمة لـ $-2 \ln(\text{likelihood})$ حيث بلغت (125.527). وقد تم التوقف عند الدورة رقم (4) لأن الفرق بينها وبين الدورة السابقة أصبح قليلاً جداً. ويمكن القول إن سالب ضعف لوغاريتيم دالة الإمكان الأعظم هي في نهايتها الصغرى عند هذه الدورة.

بعد ذلك قام الباحث بفحص الدلالة الاحصائية لكل متغير مستقل ومعرض. وذلك للتعرف على أي من هذه المتغيرات هو أفضل في التنبؤ بالمتغير التابع.

المجدول رقم (24)
نتائج نموذج الانحدار اللوجستي

Variables in the Equation						
اسم المتغيرات	رمز المتغيرات	B	S.E.	Wald	df	Sig.
الالتزام بقواعد حوكمة الشركات	X1	2.077	3.478	.357	1	.550
حجم الشركة	X2	1.287	.447	8.286	1	.004
درجة الرفع المالي	X3	-.140	.439	.102	1	.749
كفاءة الإدارة	X4	-1.536	.687	5.000	1	.025
Constant		-1.146	2.914	.155	1	.694

a. Variable(s) entered on step 1: X1, X2, X3, X4.

Exp(B). ومن المجدول السابق يمكن صياغة معادلة النموذج اللوجستي لكافة متغيرات الدراسة المستقلة والمعرضة على الشكل التالي:

بين المجدول السابق معالم النموذج المقدرة (B) (الثابت Constant والمتغيرات المستقلة والمعرضة) مقدرة بوحدات اللوجستي. Log-odds. والخطأ المعياري (SE). وإحصائية (Wald). ودرجات الحرية (df). ومستوى الدلالة المعنوية (Sig). وحدود الثقة

1.287 بخطأ معياري 4.47 أي أن ارتفاع التغير X2 (حجم الشركة) بمقدار وحدة واحدة سيزيد اللوجيت أو لوغاريم معامل الترجح للمتغير التابع مارسة إدارة الأرباح بمقدار (1.287) مرة في لوغاريتmic الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات، كما بلغت احصائية الدالة 8.286 بمستوى دلالة معنوية .004. وبالتالي فإن هذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة %.5.

أي أن الشركات عندما تميل لامتلاك أصول أكثر فإنها تزيد من مارستها لإدارة الأرباح. ويعزي الباحث ذلك إلى أن الشركات عندما تزيد من حجمها عادةً ما يكون ذلك بهدف جذب المستثمرين لها. وبالتالي زيادة قدرتها المالية وحصتها في السوق. وهذا الأمر يدفع بإدارتها نحو زيادة مارسة إدارة الأرباح لإقناع المستثمرين بقدرتها على تحقيق مكاسب وأرباح وإن كانت وهمية أو مخادعة. وأيضاً كفاءتها في إدارة أعمالها. ومعنوية الأثر يشير إلى وجود علاقة قوية بين كل من متغير حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Yulia and other 2017.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية السادسة هي رفض الفرض الصافي وقبول الفرض البديل أي أنه يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.

بـ. المتغير المعترض (درجة الرفع المالي): كان له أثر عكسي من حيث التأثير في مارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة المعامل 0.439 أي أن ارتفاع التغير X2 (درجة الرفع المالي) بمقدار وحدة واحدة سيفخض اللوجيت أو لوغاريتmic معامل الترجح للمتغير التابع مارسة إدارة الأرباح بمقدار (0.439). مرة في لوغاريتmic الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات، كما بلغت احصائية الدالة 1.02 بمستوى دلالة معنوية .749. وبالتالي فإن هذا الأثر غير معنوي عند مستوى دلالة %.5.

وتعبر درجة الرفع المالي عن مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي وبالتالي نسبة مديونيتها لغيرها. وبالتالي يمكن تفسير النتيجة التي توصل لها الباحث بأن الشركات عندما تميل للاقتراض من الجهات الخارجية فإنها تحاول أن تخفض من ممارساتها لإدارة الأرباح لكي لا يتم اكتشافها. خاصة وأن الجهات التي تقوم بإقراض الشركات تهتم بالدرجة الأولى بالبيانات المقدمة من قبل الشركات وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Yulia and other 2017. إلا أن هذا الأثر غير معنوي وبالتالي فهو تأثير ضعيف نوعاً ما على مارسة إدارة الأرباح.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية السابعة هي قبول الفرض الصافي القائل بأنه لا يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

تـ. بالنسبة للمتغير كفاءة الإدارة: كان له أثر عكسي من حيث التأثير في مارسة إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة المعامل -

$$\text{Logit} = \text{Log}(Y) = \text{Log}\left(\frac{P}{1-P}\right) = -1.146 + 2.077 X_1 + 1.287 X_2 - 1.40 X_3 - 1.536 X_4$$

حيث أن:

X1: يشير إلى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عبر الالتزام بالقرار رقم (31) /م).

X2: يشير إلى حجم الشركة

X3: يشير إلى درجة الرفع المالي

X4: يشير إلى كفاءة الإدارة

تفسير النتائج:

بالعودة للجدول رقم (24) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للمتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الشركات): كان له أثر طردي من حيث التأثير في مارسة إدارة الأرباح حيث بلغت قيمة المعامل 2.077 أي أن ارتفاع التغير المستقل X1 بمقدار وحدة واحدة سيزيد اللوجيت أو لوغاريتmic معامل الترجح للمتغير التابع مارسة إدارة الأرباح (2) بمقدار (2.077) مرة في لوغاريتmic الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات، كما بلغت احصائية الدالة 3.57 بمستوى دلالة معنوية .550. وهي أكبر من 5% وبالتالي فإن هذا الأثر غير معنوي.

ويعني ذلك أن التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات لا يحد من مارستها لإدارة الأرباح. ما يدل على أن إدارات كلا القطاعين (المصارف والتأمين) يتضمنان وراء التزامهم بالقواعد الواردة في القرار رقم (31) /م لممارسة إدارة الأرباح. ويعزي الباحث ذلك إلى عدم تضمن القرار أي توصية أو مقتراح أو إجراء بهدف إلى الكشف عن ممارسات الشركات لإدارة الأرباح. كما تشير عدم المعنوية إلى أن المتغير المستقل لا يعد سبباً رئيسياً نحو مارسة الشركات لإدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع كل من Shah and Osma 2009 وDr. 2005 وDr. 2017. Yulia and other 2014 وDr. 2015 وDr. 2016 وDr. 2015 العابدي. وDr. 2009 وDr. 2008. Agarwal 2009.

ويعزي الباحث سبب الاختلاف مع بعض الدراسات السابقة إلى اختلاف بيئته الدراسية وال فترة الزمنية وطريقة القياس المستخدمة.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية الخامسة هي قبول الفرض الصافي القائل بأنه لا يوجد أثر لالتزام بمتطلبات القرار رقم (31) /م في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- بالنسبة للمتغيرات المعترضة:

أـ. المتغير المعترض (حجم الشركة): كان له أثر طردي من حيث التأثير في مارسة إدارة الأرباح. إذ بلغت قيمة المعامل

7. لا يوجد أثر معنوي لدرجة الرفع المالي وكفاءة الإدارة في المدى من ممارسات إدارة الأرباح.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بـ:

1. إقامة ندوات دورية حول موضوع أهمية حوكمة الشركات والنتائج الإيجابية لممارسات الإدارة السليمة. الهدف منها رفع نسبة التزام الشركات الخاضعة لهيئة الأوراق والأسواق المالية والمدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31) /م).
2. إقامة ندوات دورية توعوية حول موضوع المخاطر المتربطة على ممارسات إدارة الأرباح. بهدف توعية الإدارة والمسؤولين بحجم هذه المخاطر وأثارها السلبية على الشركات الممارسة مستقبلاً على وجه الخصوص وبباقي الأطراف المعاملة مع هذه الشركات على وجه العموم.
3. إجراء دراسات بهدف تعديل القرار رقم (31) /م) عبر إضافة فقرات تؤكد على القائمين بأعمال الحكومة أهمية القيام بإجراءات رقابية تهدف إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.
4. فرض إجراءات رقابية أكثر صرامة على الشركات كبيرة الحجم لأنها تعد أكثر مارسة لإدارة الأرباح من الشركات الأخرى الأصغر حجماً. وهذا ما أكدته هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع حجم الشركات وإدارة الأرباح.
5. فرض عقوبات صارمة على كل شركة ثبتت مارستها لإدارة الأرباح.

6. تفعيل دور نقابة المهن المالية والمحاسبية السورية من خلال دعم المراجعين الداخليين وحمايتهم من الضغوط التي قد تمارس عليهم من قبل الإدارة التنفيذية.

7. إجراء دراسات ماثلة في المستقبل بعد أن يتم تطبيق التوصيات السابقة لعرفة فيما إذا كان هناك تغيير لدور الحكومة في المدى من ممارسات إدارة الأرباح في السوق السورية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. المرياني، مجيد والسعادي، علاء الشاوي الهام، (2015). إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم- دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2: 11-31.

1.536 بخطأً معياري 0.687 أي أن ارتفاع المتغير EFF بمقدار وحدة واحدة سيزيد اللوجيت أو لوغاریتم معامل الترجيح للمتغير التابع مارسة إدارة الأرباح بمقدار (1.536) مرة في لوغاریتم الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات. كما بلغت احصائية والد 5 بمستوى دلالة معنوية 0.025. وبالتالي فإن هذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة .%5

ويعني ذلك أنه كلما حققت الشركات أرباح انخفضت الرغبة لديها بممارسة إدارة الأرباح. ويعزي الباحث سبب ذلك إلى أن تتحقق الشركات للأرباح هو مؤشر يدل على كفاءة الإدارة وبخاجها في إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل. ومعنوي الأثر يشير إلى وجود علاقة قوية بين كل من متغير كفاءة الإدارة وممارسة إدارة الأرباح.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية الثامنة هي قبول الفرض الصافي القائل بأنه لا يوجد أثر لكفاءة الإدارة في المدى من ممارسات إدارة الأرباح.

بعد هذا التحليل قام الباحث بحذف المتغيرات ذات التأثير غير المعنوي. والإبقاء على المتغيرات ذات التأثير المعنوي لتصبح معادلة الانحدار اللوجستي كما يلي:

$$\text{Logit} = \text{Log}(Y) = \text{Log}\left(\frac{P}{1-P}\right) = -1.146 + 1.287 X_2 - 1.536 X_4$$

النتائج والتوصيات

النتائج

بيّنت الدراسة النتائج التالية:

1. التزام الشركات موضوع الدراسة بمتطلبات القرار رقم (31) /م). وبالتالي التزامهم بمتطلبات حوكمة الشركات. إذ بيّنت الدراسة أن نسب التزام قطاع المصارف والتأمين بلغت 75% على التوالي.
2. ممارسة كلٍ من قطاعي المصارف والتأمين لإدارة الأرباح بنسبة بلغت 47% على التوالي.
3. وجود فروق معنوية دالة إحصائياً بين متوسطي عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31) /م). وهي لصالح المصادر الخاصة.
4. عدم وجود فروق معنوية دالة إحصائياً بين متوسطي عينتي الدراسة حول ممارسة إدارة الأرباح.
5. لا يوجد أثر معنوي للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31) /م) في المدى من ممارسات إدارة الأرباح.
6. يوجد أثر معنوي لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.

14. الفرهود، سهيلة حمود. (2014). استخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الكويت للأوراق المالية. *Journal of Al Azhar University*. 16: 47-68. Gaza.
15. الفضل، مؤيد وحمد، مجيد. (2015). حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح دراسة اختبارية لحالة العراق. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*. 17(3): 192-221.
16. مركز المشروعات الدولية الخاصة. دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة. www.cipearabia.org.
17. الهنفي، إيمان أحمد (2005). تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني (أطروحة دكتوراه غير منشورة).جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان.
18. الجمهورية العربية السورية. (2008). القرار رقم (31)م. نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات- قواعد حوكمة الشركات المساهمة. منشورات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Zahroh, N., Hamidah, (2017). "The Role of Corporate Governance in Firm Performance" *SHS Web of Conferences*, 34. 13003: 1-6.
2. Yulia, S and Other. (2017). "Corporate Governance Quality, Firm Size and Earnings Management: Empirical study in Indonesia Stock Exchange", *Investment Management and Financial Innovations*, 14 (4): 105-120.
3. Shah, S.Z., Safdar, A.B., Arshad, H., (2009). "Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence From Pakistani List Companies", *European Journal of Scientific Research* Vol. 26 , No. 2 pp . 624 – 638.
4. Agarwal, V., Relation between creative accounting and corporate governance, published MA thesis, economics faculty, University of Nottingham, University Park, United kingdom.
5. Jaiswall, M., (2006) *Inventory valuation: creative accounting necessitating improved corporate governance*, working paper available from: <http://crisil.com/youngthoughtleader/winners/06-JaiswallIM-Bang.PDF>: 22/04/2012.
6. Osmo, B.G., Belen, G.D., (2005). "Corporate Governance and Earning Management in Spain", 28th Congress Annual European Accounting Association, Goteborg: 18-5.
7. Amart, O. & Gowthorpe, C. (2005). Creative Accounting: Some ethical issues of macro and micro
2. أحمد، سامح محمد رضا. (2008). اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية. معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض. ص 115.
3. العابدي دلال (2016). "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المخاسبية". دراسة حالة شركة ألبانس للتأمينات الجزائرية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. الجزائر. جامعة محمد خضر.
4. الفضل مؤيد محمد علي، حمد مجید عبد زيد (2015). (حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح- دراسة اختبارية لحالة العراق). من منشورات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 17 العدد 3.
5. زين، عيسى. (2015). أثر تطبيق حوكمة الشركات على ممارسات المخاسبة الإبداعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشهيد حمّه خضر بالواadi. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
6. فداوي، أمينة. (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المخاسبة الإبداعية- دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بهؤشر SBF250. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة باجي مختار عنابة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية. الجزائر.
7. أبو عجيلة، عماد محمد عمري وحمدان، علام محمد موسى. (2009). أثر المخوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن. للتقويم العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية. جامعة فرحت عباس، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر.
8. شاهين، علي عبد الله أحمد. (2011). إدارة الأرباح ومخاطرها في البنية المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية. مجلة الجامعة الخليجية. 3(4): 1-25.
9. فداوي، أمينة. (2010). قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل. 16(1).
10. إبراهيم، صالح رضا. (2010). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئه الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقيه. مجلة التجارة والتمويل. (2).
11. جبهان، عبد الحميد. (2012). تقييم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية: دراسة خلبلية مقارنة.(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.
12. الجعدي، عمر عبد مسلم. (2007). مستوى المحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات دراسة تطبيقية لنمذج (Asia Securities Lyonnais Credit) بورصة عمان. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
13. البشير، محمد. (2003). التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات. المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين. عمان.

manipulation, Working Paper Series Available From www.ssrn.com.

8. *Beneis, k. w. & Hand Brozovsky, j. A. (2002, Jan). Ethical of management earnings working paper. virginia polytechnic Institute and state University, pp. E1-E4.*
9. *Cattrysse, Jan. (2005). Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor , www.ssrn.com.*
10. *Clikman Paul, M. (2003). where Auditiors fear to tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating companies on in perils of Earnings Management and in Searching for signs of its Use. High Beam Research, pp.69-78.*
11. *Dechow, P.M. Hutton, A.P. Kim, H.J. & Sloan, R.G. (2011, April). Detecting Earnings Management: A New Approach, Working Paper, PP 1-54.*
12. *Miller, J. (2009). The Development of the Miller Ratio: A Tool to Detect for the Possibility of Earning Management. Journal of Business and Economics Research, 7(1) :79 -90.*
13. *Mulford, C.&Comiskey, E. (2005). Creative Cash Flow Reporting: Uncovering Sustainable Financial Performance, John Wiley & Sons, INC, Hoboken, New Jersey, p288.*
14. *Organization for Economic Co-Operation and Development, (2004). OECD Principles of Corporate Governance, www.oecd.org.*
15. *Sun, L. & Rath, S. (2008). Fundamental Determinants Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism : An Integration of Earnings Management Perspectives. International Review of Business Research, 4(4) : 406 – 420.*
16. *Watts, R. & Zimmerman, J. L. (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. The Accounting Review , 53: 112 – 134.*